

## دعوة إلى العمل

### زيادة الاستثمار في التعليم بشكل أكثر إنصافاً وكفاءةً

بناءً على التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالتعليم حتى عام 2030، ودعوة شركاء الشراكة العالمية من أجل التعليم عام 2021 إلى العمل بشأن تمويل التعليم، وإعلان باريس لتمويل التعليم، والأطر القائمة الأخرى لتمويل التنمية، تحت هذه الدعوة إلى العمل بشأن الاستثمار التعليمي لجميع البلدان وكل الشركاء على اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الوطني والدولي.

#### يتعين على الحكومات على المستوى الوطني ما يلي:

- تحمل مسؤوليتها عن توفير التمويل الكافي للتعليم، والعمل على تحديد وإزالة الحواجز الرئيسية المؤدية إلى الأولويات المتفق عليها محلياً والأهداف المتفق عليها دولياً للتعليم، ولا سيما تلك المتعلقة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. والقيادة القطرية أساسية لتحقيق هذه الأهداف.
- زيادة الحيز المالي للتعليم والالتزام بتخصيص الأموال لأنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم. بعد إعلان إنتشون وباريس، يجب على الحكومات تخصيص ما لا يقل عن 4-6% من الناتج المحلي الإجمالي وما لا يقل عن 15-20% من إجمالي الإنفاق العام للتعليم، وحماية ميزانيات التعليم العام من البيئة المالية المقيدة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية العالمية.
- الالتزام بحماية وزيادة الاستثمار الحقيقي لكل الطلاب والأشخاص في سن المدرسة من أجل وضع معيار وطني طموح وفقاً للسياق الوطني والإقليمي.
- الالتزام بالوصول إلى نسبة ضريبية مناسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب الحاجة، من خلال إصلاحات ضريبية طموحة وتصاعدية مع التزامات مرتبطة بتمويل الاستثمار التعليمي.
- الالتزام بتخصيص الاستثمار التعليمي بشكل أكثر إنصافاً وكفاءة، بدءاً بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، حتى يتسنى تحقيق التقدم نحو توفير تعليم جيد للجميع بكفاءة. تحديد أهداف معينة فيما يتعلق بالنسبة المئوية للاستثمار التعليمي التي تذهب إلى 40% و20% من الأسر منخفضة الدخل، أو إلى الأسر التي تعيش في المناطق الريفية أو النائية، أو الأطفال ذوي الإعاقة، أو المستضعفين بشكل خاص.
- تتبع الاستثمار التعليمي ونتائجه والإبلاغ عنها بطريقة مصنفة ومنهجية، للتأكد من توزيع الاستثمار التعليمي بإنصاف، مع إيلاء اهتمام خاص لأولئك الأكثر ضعفاً. إدماج مراعاة المنظور الجنساني في مراقبة الإنفاق العام لتحديد آثار الإنفاق على التعليم على الفتيات والفتيان، وإعادة توجيه الإنفاق لمعالجة الاختلالات وإعادة هيكلة النفقات لتعزيز المساواة بين الجنسين.
- الالتزام بالاستثمار في فرص إعادة صقل المهارات والتعلم الحياتي للمساعدة في إعداد كل من الشباب والراشدين للنهوض باقتصاد المستقبل، وتحفيز فرص عمل جديدة ولائقة في الاقتصادات الخضراء والرقمية المتنامية.
- زيادة كفاءة الاستثمار التعليمي عن طريق الحد من حالات التسرب؛ وزيادة قدرات الجهات المعنية والمؤسسات التعليمية على تقديم الخدمات؛ والعمل عبر شركاء التعليم بطريقة تشمل الجميع؛ وتعزيز أطر المساءلة؛ وتحسين تنمية القوى العاملة للمعلمين وإدارتها.
- اتخاذ إجراءات للربط بين التخطيط القطاعي وبرمجة الميزانية بحيث يكون لخطط التعليم إستراتيجيات تمويل واضحة وواقعية ذات تكلفة قوية وإنتاج قوي للإيرادات. وضع بيانات كافية وفي الوقت المناسب لربط وتقييم هذه الخطط فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة.
- الالتزام بوضع سياسات متكاملة وطويلة الأجل وإستراتيجيات تمويلية تهدف إلى تعزيز الاستثمار في التعليم، على سبيل المثال من خلال استخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة (INFFS) وإستراتيجيات الموازنة المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

#### يتعين على المجتمع الدولي ما يلي:



- إعطاء الأولوية للإجراءات العالمية بشأن الضرائب، ودعم الإصلاحات الدولية التي يمكن أن تساعد البلدان في زيادة نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بطريقة سريعة وتدرجية، وتحويل حوار المؤسسات المالية الدولية على المستوى القطري ليكون أكثر جرأة وتقدمًا بشأن الإصلاحات الضريبية، وضمان عدم دفع القواعد العالمية للبلدان إلى إستراتيجيات "السباق نحو القاع" من حيث الضرائب والحوافز الضريبية الضارة.
- تشجيع اتخاذ إجراءات عالمية بشأن الثغرات الضريبية، بما في ذلك إبرام اتفاقات بشأن سجل أصول عالمي، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وفرض ضرائب تجارية غير عادلة، والعمل بشأن الملاذات الضريبية، وتعزيز عملية وضع قواعد ضريبية عالمية عادلة.
- العمل على دعم الآليات المالية المبتكرة مثل مرفق التمويل الدولي للتعليم (IFFED) الذي يهدف إلى زيادة تمويل التعليم بشكل كبير للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف.
- العمل على توسيع نطاق تمويل المنح والمساعدات الذكية الناجحة الحالية لدعم أفقر البلدان لزيادة الحيز المالي والتصدي لضائقة الديون المتزايدة، مما يحول دون الاقتراض الكبير في كثير من الحالات، ويشمل ذلك البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- دعم الإجراءات المتعلقة بتخفيف عبء الديون، وإعادة الهيكلة، وفي بعض الحالات إسقاط الدين، بالنسبة لأي بلد ينفق على خدمة الديون أكثر من إنفاقه على التعليم.
- إيجاد حلول وآليات جديدة يمكنها إلغاء الحظر المالي وتعزيز قضية التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة (SDRs) وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة الحالية للبلدان الأكثر احتياجًا للاستثمار في التعليم.
- مراجعة الهيكلية المالية والديون الدولية لضمان إمكانية حشد التمويل الكافي لدعم أهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل، بما في ذلك عن طريق إزالة الشروط التي تتطلب خفض الإنفاق على التعليم كشرط مسبق للحصول على تمويل جديد، واستخدام أدوات مبتكرة مثل مقايضة الديون بالإنفاق على التعليم.
- حث صندوق النقد الدولي (IMF) والمؤسسات المالية الدولية الأخرى على تذليل العقبات كالتقيود المفروضة على أجور القطاع العام، والتي تمنع زيادة الإنفاق على التعليم وتأييد السياسات التي ستسمح بتنفيذ الخطوة الهامة لتوظيف معلمين مستجدين ومحترفين عند وجود نقص.
- وضع معايير وصيغ جديدة لمساعدة وزارات المالية والحكومات ككل على مراعاة العوائد طويلة الأجل على الاستثمار في التعليم حتى لا يُنظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه نفقات استهلاكية في أطر الإنفاق متوسطة الأجل وغيرها من وثائق التخطيط/الميزانية.
- الموافقة على نهج جماعي عالمي جديد لتمويل التعليم للاجئين والمتعلمين الآخرين الذين تعرضوا للتشرد بفعل الكوارث المناخية. ومن المفترض إلى حد بعيد أن يلبي ذلك الاحتياجات التعليمية المتميزة للأطفال النازحين واللاجئين.
- الوفاء بالمعيار المحدد بنسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للمانحين من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وزيادة نسبة هذه المساعدة المخصصة للتعليم وتوافر القروض والمنح الميسرة للتعليم إلى 15% - 20% من المحافظ وتخصيصها للبلدان التي في أمس الحاجة إليها.
- ضمان المراقبة القائمة على الأدلة للتقدم المحرز نحو وضع معايير وطنية وإقليمية وعالمية مبنية على المساءلة والملكية الوطنية والمشاركة والشفافية، في إطار اللجنة التوجيهية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالتعليم حتى 2030 وآلية التعاون التعليمي العالمي (GCM) المُعدّلة.
- المساعدة في إنشاء وتيسير ودعم شبكات المعرفة والتعلم من الأقران وتبادل الممارسات بشأن الإنفاق على التعليم والإنصاف والكفاءة، وسد الفجوة بين النظرية والممارسة.
- دعم تنمية القدرات والتوجيه الإستراتيجي وتبادل المعرفة ومراقبة الجهود الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في خطط وميزانيات قطاع التعليم، بما في ذلك التركيز الجنساني للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التعليم.

وعلى غرار جميع برامج قمة التحول المنشود في التعليم ((TES)، سيتم الترويج للدعوة إلى العمل والدفاع عنها في الأشهر المقبلة ومتابعتها ومراقبتها في إطار اللجنة التوجيهية رفيعة المستوى للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ((HLSC)، سواء من خلال جمع بياناتها ورصدها ومن خلال اللجان الفنية المالية المؤلفة من الدول الأعضاء والشركاء الخبراء.



مسودة، 8 سبتمبر 2022